الأمم المتحدة
S/PRST/2014/16
مجلس الأمن
Distr.: General
8 August 2014
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٢٤٠، المعقودة في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان“:

”يعرب مجلس الأمن عن بالغ الانزعاج والقلق من التدهور الشديد للحالة السياسية والأمنية والكارثة الإنسانية المتنامية في جنوب السودان نتيجة للخلاف السياسي الداخلي في الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولما يتسبب فيه قادة البلد السياسيون والعسكريون من عنف مستعر منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بما في ذلك ضد المدنيين.

”ويدين مجلس الأمن بشدة الانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف الأعمال العدائية الذي قبلته جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (التيار المعارض) ووقعتاه في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويؤكد أن الأعمال التي يقوم بها الرئيس سلفا كير، ونائب الرئيس سابقا، رياك مشار، في مواصلتهما السعي إلى حل هذا النزاع عسكريا هي أعمال غير مقبولة.

”ويوجه مجلس الأمن نداءً عاجلاً إلى الرئيس سلفا كير، ونائب الرئيس سابقا، رياك مشار، وإلى جميع الأطراف من أجل تنفيذ اتفاق تسوية الأزمة في جنوب السودان الذي وقعته في ٩ أيار/مايو ٢٠١٤ جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (التيار المعارض)، والمشاركة بصورة كاملة وشاملة في محادثات السلام الجارية في أديس أبابا، واحترام التعهدات المقطوعة بإنشاء حكومة انتقالية للوحدة الوطنية بحلول الموعد النهائي المحدد في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، ويناشد الأطراف بقوة في هذا الصدد أن تستكمل الترتيبات اللازمة دون مزيد من التأخير، ويعرب عن استعداده للنظر، بالتشاور

080814 080814 14-58992 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، في جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك فرض جزاءات محددة الأهداف، ضد من يعملون على تقويض السلام والاستقرار والأمن في جنوب السودان، بمن فيهم أولئك الذين يعرقلون تنفيذ الاتفاقين المذكورين.

”ويدين مجلس الأمن بشدة ما تفيد به التقارير من انتهاكات واعتداءات مستمرة في مجال حقوق الإنسان، وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أعمال القتل خارج نطاق القضاء، والعنف الموجّه ضد جماعات عرقية بعينها، والعنف الجنسي والجنساني، والاغتصاب، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعنف الهادف إلى بث الرعب في أوساط السكان المدنيين، والهجمات التي تشنّ على المدارس والمستشفيات، وعلى أفراد بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي يرتكبها جميع الأطراف، بما فيها الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطنية. ويذكّر مجلس الأمن بأن بعضا من هذه الأعمال يمكن أن يرقى إلى مرتبة جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة كفالة المساءلة عن الانتهاكات والاعتداءات الخطيرة المرتكبة في مجال حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، يشدد مجلس الأمن على أهمية العمل الجاري الذي تقوم به لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي، ويتطلع إلى ما ستخلص إليه من نتائج وتوصيات، ويرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان لمواصلة رصد الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان والتحقيق فيها وتقديم تقارير علنية عنها، سعيا إلى تحقيق العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤).

”ويؤكد مجلس الأمن قلقه البالغ مما آل إليه انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان من حالة مأساوية قد ترقى قريبا إلى درجة المجاعة نتيجة لتواصل النزاع واستهداف المدنيين، والتشريد، ويشدد على المسؤولية التي يتحملها جميع أطراف النزاع عن معاناة شعب جنوب السودان وضرورة كفالة تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، ويشدد على الحاجة الملحة إلى زيادة تمويل العمليات الإنسانية في جنوب السودان، ويشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المساهمة بالأموال التي أصبحت الآن مطلوبة بإلحاح لتقديم المساعدة الغوثية اللازمة.

”ويدين مجلس الأمن جميع الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني والمرافق المستخدمة للأنشطة الإنسانية، ويشيد بوكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها لما يبذلونه من جهود لتزويد السكان بالدعم العاجل والمنسق، ويطلب من جميع أطراف النزاع العمل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة ولمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال المساعدة الإنسانية، بإتاحة وتيسير وصول أفراد ومعدات ولوازم الإغاثة إلى جميع المحتاجين، بشكل كامل وآمن وخال من العوائق، وإيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب، ولا سيما إلى المشردين داخليا وإلى اللاجئين.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن بالغ تقديره للإجراءات التي اتخذها أفراد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، لحماية عشرات الآلاف من المدنيين من خطر العنف الذي يهدد سلامتهم البدنية، ولتحقيق استقرار الحالة الأمنية.

”ويشيد مجلس الأمن بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تحظى بدعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لسعيها الحثيث من أجل إيجاد منبر للحوار السياسي والأمني، وإنشاء وتفعيل الآلية المعنية برصد تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية والتحقق منه، وقيادة مفاوضات سياسية متعددة الأطراف لإنشاء حكومة انتقالية للوحدة الوطنية“.